2- المجتمع المدني (حفريات في المفهوم)

Civil Society (Excavations in Concept)

بقلم بشرى حسن رضا

طالبة دكتوراه في جامعة الروح القدس-الكسليك

Bushra Hassan Rida

(PhD student at the Holy Spirit University of Kaslik)

تحت إشراف: أ. د. ميرنا عبود المزوق مشرف رئيسي

و د. سالين مرعب غانم مشرف مشارك

مستخلص البحث

هدفت هذه الدراسة الموسومة ب«المجتمع المدني (حفريات في المفهوم)»، إلى استعراض مفهوم المجتمع المدني وغرض استعماله. وتوصلت إلى أهم السمات التي تسم مصطلح المجتمع المدني وأهمها: الطابع التطوعي وغير الربحي، والاستقلالية عن أجهزة الدولة وعدم التبعية لما هو حكومي، والانفصال عن الانتماءات القبلية والروابط الأسرية. كما يشير إلى كافّة أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظّمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة؛ وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة، تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة. ويتبين لنا، في الآونة الأخيرة، كثرة التداول في مصطلح المجتمع المدني ومنظماته، حيث يعوّل عليه، كبديل عن مؤسسات وإدارات الدولة؛ وهذا ما يظهر جلياً في لبنان، حيث تقوم تلك المنظمات بجهود لافتة في

الأعمال التنموية والاغاثية والتدريبية، وربما تستبطن الجهات الداعمة لتلك المنظمات تقويض دور الدولة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، العقد الاجتماعي، الجدلية، الصراع الأيديولوجي، الأنشطة التطوعية.

Abstract

This study, titled "Civil Society (Excavations in the Concept)", aimed to review the concept of civil society and the purpose of its use. It found the most important features that characterize the term civil society, the most important of which are: voluntary and non-profit nature, independence from state agencies and non-dependence on what is governmental, and separation from tribal affiliations and family ties. It also refers to all types of volunteer activities organized by the Community around common interests, values, and goals; these diverse activities include providing services, supporting independent education, or influencing public policies. Recently, we have seen a large circulation of the term civil society and its organizations, as it is relied upon as an alternative to state institutions and administrations, and this is evident in Lebanon, where these organizations are making remarkable efforts in development, relief and training work, and the supporters of these organizations may underminish the role of the state.

Keywords :Civil society, social contract, dialectics, ideological conflict, volunteer activities.

مقدمة

ما زال مفهوم المجتمع المدني يشكّل فضاءً رحباً للنقاش والبحث طارحاً العديد من التساؤلات، لعل أظهرها: ماذا نريد من مفهوم المجتمع المدني؟ ولأي غرض نستعمله؟ وإلى أي مدى نستطيع أن نعتبره بمثابة مفهوم إجرائي وأداة نظرية لفهم تحولات المجتمع والتعبير عن خصائص التطور لحقبة زمنية معيّنة، أم أنه أداة لإعادة الإنتاج الإيديولوجي؟

وتبرز هذه التساؤلات التي يطرحها هذا المفهوم خلطاً لافتاً على مستوى المفاهيم والممارسة على حد سواء. فإذا كان المجتمع المدني في المجتمعات الغربية قد استطاع الرسو على مفاهيم محدّدة، ووضع حدود تحول دون اصطدامه بالمجتمع السياسي،

وأن يحل مكان الدولة في تصحيح بعض الاختلالات، وفي أداء دور تنموي، والحدّ من تجاوزات المجتمع السياسي؛ فإن واقع حال المجتمع المدني في البلدان العربية، ومنها لبنان، لم يصل، إلى يومنا هذا، إلى فكّ الالتباس المفاهيمي الذي يشوب مفهومه الذي يتميّز بديناميكية تتيح له التماهي مع الموقف الأيديولوجي للباحث؛ فالمجتمع المدني في الفهم الليبرالي يختلف عنه في الفهم الاشتراكي الديمقراطي، وعن الديمقراطي الراديكالي، وتالياً عن الفهم الإسلامي له. بيد أنّ تغيّر المفهوم في تلك الأنظمة، بين مرحلة زمنية وأخرى، وبين مكان وآخر، لا يفقده قيمته التحليلية. بيد أنّنا سنحاول في هذه المقالة، تتبّع نشأة هذا المفهوم، منذ عهد الإغريق إلى القرنين العشرين والحادي والعشرين. حيث تحتّم علينا صيرورات المجتمع المدني الاطلالة على الحركات الاجتماعية؛ ومدى استطاعة المجتمع المدني تقديم إجابات جاهزة عن العديد من المسائل في دول العالم.

1. الحركات الاجتماعية

الحركات الاجتماعية هي تلك «الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقتراباً من القيم التي تؤمن بها الحركة» (غانم, البيومي ابراهيم;، 2004)، فثمّة اجماع لدى المساهمين في تقديم تعريف للحركات الاجتماعية عن وجود عدة عناصر أساسية، لا بدَّ من توفرها، وهي: جهود منظمة، ومجموعات من المشاركين، وأهداف، وسياسات، وأوضاع، وتغيير، ومكونات فكرية محركة، ووسائل تعبئة، فالحركات الاجتماعية.

ويقترن مفهوم الحركات الاجتماعية بمفهوم القوة الاجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير (درويش، 2004، صفحة 54)، فالحركة الاجتماعية، تتكون من مجموعات من النَّاس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطاباً يستهدف تغيير المجتمع، وتحدي سلطة النظام السياسي القائم، ومن البديهي أن الثورات هي في طليعة الأساليب غير التقليدية، أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي السائد باستخدام العنف.

وتتميز الثورات، في العادة، بالقدرة على استهواء الجماهير، وتوجيهها، وبجوانب التوتر، والإثارة، والعنف التي تنطوي عليها. غير أنَّ الثورات نادراً ما تحدث في عالمنا المعاصر. من هنا فقد تعاظمت أدوار «الحركات الاجتماعية»، وهي الهادفة إلى تحقيق مصلحة عامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج

الأطر والمؤسسات القائمة. وتحفل المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعية، على اختلاف أهدافها، ومجالاتها، ودرجات الفعالية والكفاءة فيها. ولكثير من هذه الحركات «امتدادات وروابط عالمية، وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على تقنيات المعلومات الحديثة وتيسير التواصل فيما بينها، وشد الروابط بين شبكاتها المحلية والدولية» (غدنز, أنتوني;، 2005، صفحة 486).

نستنتج أن الحركات الاجتماعية هي تنظيمات متعدّدة المصالح والأهداف، تضم أفراداً يتفاعلون في سبيل تحقيق مصالح عامة أو الوصول إلى أهداف مشتركة، ويكون هذا التفاعل في بيئة اجتماعية وسياسية، بشرط وجود دولة، حيث لا يمكن تصوّر حركة اجتماعية في بيئة ما، تحكمها الأعراف والتقاليد، ولا تكون تعرف عن القوانين والنظم شيئاً.

1، 1 العناصر المميزة للحركات الاجتماعية

بغية تتبع تنوع الحركات الاجتماعية وتطورها التدريجي على مر التاريخ الحديث إلى ما وصلت إليه، تواجهنا إشكالية تتطلب منّا استعراض لمحة مهمة تختص بمقارنة عمليات الحركة الاجتماعية (Social Movements Process) في إطار الصراعات (Conflicts)، والشبكات (Networks)، والهويات (Identities)، حيث يمكننا في هذا الصدد أن نضع أيدينا على عدة فروق مهمة بين عمليات الحركة الاجتماعية) والعمليات الأخرى للعمل الجماعي (Collective Action) . بما في ذلك التحالفات المناوئة (Adversarial Coalition)، والحملات الطوعية على أهداف جماعية مشتركة على مستوى واسع، والعمل التنظيمي . وذلك بالنظر إلى الحركات الاجتماعية كوضع متميز في فضاء تحليلي تحدده ثلاث أبعاد (العطري, عبد الرحيم;، 2011، صفحة 17):

الشكل رقم (1): الأبعاد المشكّلة لفضاء الحركات الاجتماعية

رقم	الأبعاد
1	● حضور أو غياب التوجهات الصراعية تجاه معارضين محددين.
2	● تبادلات غير رسمية محددة أو غزيرة بين الأفراد أو المنظمات المنخرطة في مشروعات جماعية.
3	● هوية ضعيفة أو قوية بين أعضاء تلك الشبكات.

تبنى عمليات الحركة الاجتماعية وتنتج شبكات معلوماتية مكثفة وسط الفاعلين الذين يتقاسمون ويشتركون في هوية جماعية وينخرطون في صراع اجتماعي أو سياسي، وهي تضاهي عمليات التحالف التي لا تتطلب فيه العلاقات التكتيكية . الساعية إلى تحقيق أهداف محددة . وجود هوية جماعية، ولكن التحالف يتيح لأعضائه العمل تحت مفردات رعايته وتكفله بأمورهم (ياسر ، 2015، صفحة 175).

بيد أنّ هذه المشكلات والتحديات، هي من النوع الّذي لا يتسنى للمؤسسات الحكومية والسياسية والحزبية السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدى لها، وفي المقابل نشهد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا. الاجتماعية والخاصة . المؤسسات التجارية والاقتصادية العملاقة، والأجهزة الحكومية البيروقراطية، ونفوذ وسائل الإعلام. ويرى كثير من خبراء العلوم الاجتماعية والمحللين والمراقبين إن العولمة، إذا ما ترك لها المجال للمضي قدماً في مساراتها الحالية وفقاً لمنطقها الخاص، ستلحق أضراراً بالغة وتطرح مخاطر جسيمة على حياة المواطنين العاديين في جميع أرجاء المعمورة (غدنز ،أنتوني، 2005، صفحة 488).

عند التحدث عن الحركات الاجتماعية نجدنا في الغالب نتحدث عن جماعات متنوعة الأهداف من خلال مصطلحات قابلة للتداول والتبادل، مثل: التحالفات، والحلفاء، والشبكات. وهي جميعها أشكال متميزة من مستويات العمل الجماعي، (فجميع هذه الأشكال يمكن أن تكون جزءاً من حركات اجتماعية، والعكس صحيح)، وقد تعاظمت أهمية الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة، واتسعت أدوارها نتيجة عجز المؤسسات الدستورية وقصورها عن التصدي لأشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل: القضايا البيئية، وأخطار الانتشار النووي، والمخاطر التي

تنطوي عليها عملية العولمة، أو أساليب إنتاج الغذاء المعدل جينياً، والآثار السلبية لانتشار تقنيات المعلومات الجديدة.

2، 1 عمل الحركات الاجتماعية

تتطلب إدارة الحركات الاجتماعية إتاحة المجال للتنوع الواسع وضبط التركيبة الداخلية. فالحركات الاجتماعية يمكن أن تساعد على ايجاد مناخ يفسح المجال لتآلف أو تركيب ثلاثة عناصر وطنية:

أ . الحملة (Campaign): مجهود عام مستدام ومنظم يملي مطالب جماعية على سلطات مستهدفة.

ب . ذخيرة الحركة الاجتماعية (Social Movement Repertoire): عبارة عن توظيف لتوليفات ممكنة من بين أشكال العمل السياسي (خلق جمعيات وتحالفات ذات أهداف خاصة، ولقاءات عامة ومواكب مهيبة، واعتصامات ومسيرات، وتظاهرات، وحملات مناشدة، وبيانات في الإعلام العام، ومطويات أو كراسات سياسية).

ج . مؤهلات التحرك: تمثيل المشاركين لجملة من الصفات العامة الموحدة، هي: الجدارة، الوحدة، والزخم العددي، والالتزام تجاه أنفسهم أو تجاه قاعدتهم الشعبية (ياسر، 2015، صفحة 60).

إذا أتينا على الحملة نجدها على خلاف المناشدة أو الإعلان أو اللقاء الجماهيري الّذي يتم لمرة واحدة وينتهي. فالحملة تمتد لما بعد الأحداث الفردية، ولو إن الحركات الاجتماعية غالباً ما تشتمل على منشدات وإعلانات ولقاءات جماهيرية. والحملة دائماً ما تصل بين ثلاثة أطراف على الأقل (ياسر، 2015، صفحة 62):

- مجموعة من المطالبين الناذرين أنفسهم.
- المستهدفون الذين توجه إليهم المطالب.
- جمهور من نوع آخر.

أما ذخيرة الحركة الاجتماعية، فهي، كما ذكرنا، مجموعة الأداءات (Performances) التي تكون متضمنة في الحركة الاجتماعية التي تشمل: التظاهرة، والمسيرة، وحملات المناشدة، والاعتصام، والبيانات الصحافية، والذخيرة تدل على وجود حالة من

الاستعداد والقوة.

يعد مفهوم الذخيرة (Repertoire) من أهم المفاهيم التي قدمها الباحثون في مجال الحركات الاجتماعية، وعلى رأسهم الكاتب تشارلز تيلي (Charlles Tilly) [1]، ويقصد به (مجموعة من الأعمال الروتينية التي يتجمع بواسطته النَّاس للعمل على مصالحهم المشتركة. وهذا المفهوم يدعونا للبحث في نماذج من الإملاء الجماعي للمطالب، وانتظام طرق تجميع النَّاس وترابطهم معاً لرفع مطلبهم عبر الزمان والمكان). وهو من أحد جوانبه مفهوم ثقافي لتركيزه على عادات النَّاس في التنازع (People's Habits of Contention) وذلك في إطار حدوث العمل الجماعي كنتيجة لتوقعات مشتركة وارتجاليات متعلمة. ومن ثمَّ، فإن مفهوم الذخيرة ليس مجرد مجموعة من الوسائل لرفع المطالب، بل يعني أيضاً مجموعة من المعاني التي تظهر في نطاق العلاقات داخل الصراعات معاً تصاغ في تدفق الأحداث. والذخائر هي إبداعات ثقافية متعلمة، لكنها ليست مشتقة من فلسفة مجردة، ولا تتشكل نتيجة لدعاية سياسية فهي تظهر من الصراع.

تعبّر الحركات الاجتماعية إمّا عن مطالب سياسيّة جزئيّة أو عن مطالب اقتصادية مهنيّة، وهي تعمل بشكل مستقل عن الأحزاب والنقابات وتسعى للتعبير عن مصالح مشتركة لأشخاص مختلفين.

2. المجتمع المدني

يمثّل "المجتمع المدني مجموعة التنظيمات التطوعيّة الحرّة والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها" (العيد, ف، 2005، صفحة 9)، وهو مستقل إلى حدٍّ كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو "يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة" (الجنحاني, ح، 1999، صفحة 36)، وهو "واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي تتضافر في تكوينه عوامل عدَّة، فهو المجتمع الحديث الّذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي (الجابري, م، 2005، صفحة 174)، وسنقوم التعرض لهذا المفهوم بشكل مفصل أدناه.

1 تشارلز تيلي، مؤرخ وعالم اجتماع أمريكي ولد عام 1929 اهتم بدراسة العوامل البنائية والمحيطية القائمة على العلاقات في تفسير الأحداث.

1، 2 المجتمع المدني ومنظّماته

1،1 ، 2 النشأة الاصطلاحية

يبدو إن فكرة أنَّ مفهوم المجتمع المدني أصبحت شائعة إذ لم يعد استخدامه منحصراً عن الساسة بل شمل وسائل الإعلام والعلماء في السنوات الأخيرة على نحو متزايد. إن مفهوم المجتمع المدني غامض وواسع؛ وهنا نتساءل ماذا يعني المجتمع المدني في الحقيقة وأين نعثر على أصوله وما هي أهدافه؟

إن مفهوم المجتمع المدني ليس مفهوماً جديداً على الإطلاق، فإن جذوره تعود إلى الفكر اليوناني القديم قبل 2000 عام من عصرنا الحديث، إذ أطلق الفيلسوف الشهير أرسطو على المجتمع المدني مجتمع المواطنة (politike koinonia)، كما وجدنا لاحقاً المفهوم عند الرومان (societos civilis)، في اللغة اللاتينية والذي يعني تجمع للأفراد دون وجود هرمية مهيمنة، وهذا التجمع يتكون من «أشخاص يتقاسمون نفس وجهات النظر وهذا يعني ما نسميه بمجتمع المواطنة أو المجتمع السياسي» (Cvetek , N; ;Daiber, F ,2009 ,p. 6).

فهم مواطنون ذكور يمتلكون حرية اتخاذ القرار بشكل جماعي ومتبادل من أجل الدفاع عن مصالحهم ودون تدخل من هيئة حكومية. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ أجزاء كبيرة من المجتمع كالنساء والعبيد على سبيل المثال كانوا مستبعدين من حق المشاركة في هكذا مجتمع (إذ نرى إن هذا المفهوم يعني إن الدَّولة والمجتمع هي نفس الظاهرة).

ولدت فكرة المجتمع المدني خلال عصر التنوير في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر. ولقد اكتسب المفهوم الطابع الحديث في كتابات جون لوك (Locke Johon) [1] شارل مونتسكيو (Charles de Secondat, baron de Montesquieu) [2]. الأمر يعني المجتمع الّذي يعيش فيه المواطنون بعضهم مع بعض في تجمع للمواطنين يكون لهم الحق في التعبير، ويجب أن يكون أولئك المواطنين أحراراً ومستقلين ويتمتعون بحق تكوين الجمعيات والتعاونيات واتخاذ قرارات بشأن المسائل المهمة في الحياة العامة (Cvetek ,;, N; Daiber, F ,2009 ,p. 6). أضف إلى ذلك يجب أن يكونوا قادرين على تحقيق

1 جون لوك، هو فيلسوف تجريبي ومفكر سياسي إنجليزي 1632 . 1704.
2 شارل لوي دي سيكوندا المعروف باسم مونتسكيو (1689 . 1755)، فيلسوف فرنسي صاحب نظرية الفصل بين السلطات.

تعايش يتميز بالتسامح والعدالة الاجتماعية في ظل احترام كامل للقانون ولكن بدون أي ضغط من الدَّولة. إذ إن المؤلفين وعلماء الاجتماع السياسي يصرون ويركزون على استقلالية المواطنين وتجمعاتهم أمام الدولة.

برز مفهوم المجتمع المدني، زمن الإغريق، إلا أن ولادته الحقيقية تبلورت مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي، وتأثر مفاهيم علم الاجتماع السياسي بالحداثة، عبر ظهور مفاهيم المواطنة والحرية والتسامح والعدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية الفاعلة.

2، 1، 2 مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني

عبّرت فكرة المجتمع المدني عند ولوجها إلى الفلسفة السياسية عن وجود علاقة بين قطبين هما: المجتمع والسياسة، وذلك من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي، وبعدها فكرة العقد الاجتماعي التي بنيت على أساس الأولى. وفي اللحظة النظرية التي جعلت الدَّولة فيها تقوم على العقد، بدأت مرحلة نظرية نهايتها عد المجتمع سابقاً على الدَّولة، وقادراً على «تنظيم نفسه خارج الدَّولة، ومصدر شرعية الدَّولة ورقيبها، ومع أنَّ هذه المرحلة بدأت بتسويغ الملكية المطلقة، إلّا أنها انتهت بنفي الملكية المطلقة وعدّها نقيضاً لفكرة العقد الاجتماعي وروحه» (بشارة, عزمي;، 1998، صفحة 63).

يتضح أنَّ عبارة المجتمع المدني استعملت بالفكر الغربي منذ زمن النهضة إلى القرن الثامن عشر، للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة والتي تأسست على عقد اجتماعي وجد بين الأفراد وأفرز الدَّولة، فالعبارة كانت تدل طوال هذه الفترة على المجتمع والدولة معاً أي أنَّ المجتمع المدني بحسب صياغاته الأولى، هو كلّ «تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقد. وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، وإن مفهوم الأحرار المستقلين، ومن ثمَّ فإن المجتمع المدني لا يعرف المراتب الاجتماعية ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدني ليس علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية ولكنها علاقات بين أحرار متساوين» (الصبيحي، 2000، الصفحات 21-20)..

نخلص ممَّا تقدم إلى أمرين: الأول إن دلالة المفهوم في نظرية التعاقد كانت تتجه إلى أبعاد الشحنة الدينية عن المجتمع وبهذا الإطار تم صياغة نظرية التعاقد كاتفاق

داخل المجتمع بين أفراده لتأسيس السلطة بمعيار أرض دنيوي مدني، يلغي المفهوم القديم القائم على الحكم بالحق الإلهي. والآخر وهو يعكس محاولة متطورة في اتجاه ضبط عناصر المفهوم ومكوناته في سياق تطور المجتمع الرأسمالي وتطور مؤسساته، ويتعلق الأمر بوضع المجتمع المدني أمام الدَّولة لصيغة مواثيق جديدة تحمي المجتمع من هيمنة الدَّولة، وتتيح للمؤسسات المدنية التي يكونها الأفراد إمكانية إعادة صياغة المجتمع السياسي.

ويمثّل المجتمع المدني لدى جورج هيغل (Georg Hegel) [1]، الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهذا يعني أنَّ تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدَّولة، لأنه كفرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة (بيوتي، 1975، صفحة 158).

ويقول باريتو إن المفهوم الهيغلي عن المجتمع المدني هو من أحد جوانبه أرحب من المفهوم الّذي سيصوغه ماركس، ومن أحد جوانبه الأخرى أضيق. فهو أرحب لأنه لا يضم دائرة العلاقات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية فحسب، وإنَّما يضم الإدارة والقضاء ودائرة الشرطة التي سيعزوها ماركس إلى الدَّولة، وهو أضيق لأن المجتمع المدني لدى هيكل يمثل الحلقة الوسيطة بين الأسرة والدولة، ومن ثمَّ لا يشمل جميع العلاقات والمؤسسات قبل التولية (بيوتي، 1975، صفحة 185).

بكلمة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كلّ الحياة الاجتماعية قبل نشوء الدَّولة، ويحدد المستوى السياسي، أو الدَّولة بوصفه مستوى تطور العلاقات الاقتصادية حيث يتطابق المجتمع المدني إذاً في المعالم العريضة مع البنية التحتية، ويشترط مستوى البنية الفوقية، والإيديولوجية والمؤسسات السياسية (الصبيحي، 2000، صفحة 22). وخضعت الماركسية إلى تطور حقيقي على يد الفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) [2] ولا سيما في مفهومه للمجتمع المدني الّذي يعارض تنظير ماركس، إذ ينظر إلى المجتمع المدني، باعتباره جزءاً من البنية الفوقية، وتنقسم هذه البنية بدورها إلى مجتمع مدني ومجتمع سياسي،

1 جورج فيلهلم فريدريش هيغل، وهو فيلسوف ألماني 1770 . 1831 طور المنهج الجدلي. كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة.

2 أنطونيو غرامشي، فيلسوف ومناضل ماركسي إيطالي، 1891 . 1937. يعتبر غرامشي صاحب فكر سياسي مبدع داخل الحركة الماركسية. ويطلق على فكره اسم الغرامشية التي هي فلسفة البركسيس (النشاط العملي والنقدي . الممارسة الإنسانية والمحسوسة). وغرامشي يؤكد استقلالية البراكسيس إزاء الفلسفات الأخرى.

وظيفة الأولى الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجية، ووظيفة الثانية . الدَّولة . تعني السيطرة والإكراه.

والجديد في تصور غرامشي للمفهوم هو إن المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية كما وضح هيغل وماركس كلّ بطريقته الخاصة، بل إنَّه «مجال للتنافس الإيديولوجي» (بيوتي، 1975، صفحة 189). بعبارة أخرى إذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتطابق مع البنية التحتية فإن تحويل غرامشي للمجتمع المدني من البنية التحتية إلى البنية الفوقية يؤدي حتماً إلى تعديل حاسم في العلاقات الجدلية، ومن ثمَّ العلاقات المتبادلة بين البنية التحتية والبنية الفوقية. فالبنية التحتية لدى ماركس هي الهيمنة بينما الغلبة عند غرامشي للبنية الفوقية. إن غرامشي يشاطر ماركس رأيه حين يقول هذا الأخير إن «المجتمع المدني هو مسرح التاريخ. لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أمسى في البنية الفوقية.

على هذا فإن المجتمع في فكر غرامشي، هو مجال سياسي أيضاً، إنَّه فضاء تكوّن الإيديولوجيات المختلفة وانتشارها، والتي تشد الجسد الاجتماعي بعضه إلى بعض. وإن تلك المساحة التي تشغلها الأنشطة والمبادرات الفردية والجماعية (الأهلية) التي تقع بين المؤسسات والأجهزة ذات الطبيعة الاقتصادية البحتة من ناحية وأجهزة الدَّولة الرسمية ومؤسساتها من ناحية أخرى (الصبيحي، 2000، صفحة 22).

أما ألكسيس دو توكفيل (Alexis de Tocqueville) [1] فقد أشار في كتب الديمقراطية في أمريكا إلى تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب. ومن ذلك تظهر «أهمية المدنية وأهمية المواطنة كمكانة قانونية باعتبارها مجموعة أدوار اجتماعية ومجموعة من الصفات الأخلاقية» (ابراهيم, سعد الدين;، 1988، صفحة 311).

وما انفك توكفيل يعيد مقولة مفادها لا بدَّ للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين الفاحصة ليس سوى مجموعة متعددة من الجمعيات المدنية الدائمة واليقظة القائمة على التنظيم الذاتي، وهي الضرورة اللازمة للثورة الديمقراطية.

1 ألكسيس دو توكفيل (1805 . 1859)، مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي. اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي. أشهر آثاره: «في الديمقراطية الأمريكية»، و «النظام القديم والثورة.

2،2 تبلور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر

إن مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر يتمثل في أنَّ الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي، يطرح في تحديدات متباينة، بنية ومضموناً. ففي إطار البنية يذهب بعض الكتاب إلى جعل المفهوم مفتوحاً ليتضمن بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة، ويعرف على أنه مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزاً وسيطاً بين العائلة، باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى (الفضيل, محمود;، 2000، صفحة 486)، بمعنى أنه بشكل عام كلّ التنظيمات الخاصة المرتبطة بالدولة وخارج إطار العائلة، هذه التنظيمات في تحديدها للمجتمع المدني متأثرة بالمفهوم الهيكلي للمجتمع المدني.

فيما يذهب قسم آخر إلى حصر المفهوم بالبنى الحديثة، إنها مجتمع مدني، أي قرين الحداثة، وفي هذه الحالة يعرف بأنه مجمل التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشئة لخدمة المصالح أو المبادئ المشتركة لأعضائها وبأنه كذلك: المجتمع الّذي تنتظم فيه العلاقات على أساس الديمقراطية (الجابري, م عابد;، 1993، صفحة 5). بمعنى المجتمع الّذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل. إنَّه بعبارة أخرى المجتمع الّذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة . البرلمان والقضاء المستقبل والأحزاب والنقابات والجمعيات.

وثمّة اتجاه آخر يطرح المفهوم في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدَّولة ومجموعة ضوابط تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية وتقوم ضد نفوذها الممتد إلى مجالات متعددة. إنَّه لا يتميز عن الدَّولة فحسب بل يوجهها ويجابهها ويعارضها، وقد تصل معارضته إلى حد التناقض والتناحر في ظروف معينة وفي حالات محدودة (العظم, صادق;، 1995، صفحة 125).

وفي ضوء ما تقدم نقول إن مفهوم المجتمع المدني لا يخلو من ميل إيديولوجي، ومن غايات عملية سياسية . توظيف سياسي، وأنه لم يشكل في تطوره الحديث كلاً واحداً منسجماً، حتَّى بالمعنى الليبرالي، فإنه كان ساحة وغى تتنازع فيها الأهواء والمصالح. والمهم بالأمر ليس فقط تكويناته سواء كانت تقليدية أم حديثة، إنَّما هو بالدرجة الأولى

قيم سلوكية تنطوي على قبول الاختلاف، وحق الآخرين في تكوين منظمات أو مؤسسات تحقق مصالحها المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها، والالتزام في إدارة الخلاف بالوسائل السلمية المتحضرة، أي ينبغي أن تسود قيم المجتمع المدني، وهي قيم الاحترام والتعاون والتكافل والتنافس الشريف والسلم.

وبهذا يمكن القول إن المجتمع المدني يمثل «نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدَّولة، وتنفذ هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط التعبير والمعارضة بالنسبة إلى المجتمع تجاه كلّ سلطة قائمة» (وناس, المنصف، 1988، صفحة 11). فهو إذاً مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنَّه هامش يضيق ويتسع بحسب السياق ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي. إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً.

في ضوء ما تقدم وعلى الرغم من تعدد الإسهامات في صياغة مفهوم المجتمع المدني، فإنه يمكن القول إن هنالك عناصر مشتركة يوافق عليها أغلب الذين تحدثوا عن المجتمع المدني، ومن أهم تلك العناصر نذكر الآتي:

- إن المجتمع المدني رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، ولا تقوم عضويتها على الإجبار، أي ينضم إليها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وإيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها.
- يشمل المجتمع المدني العديد من المكونات من بينها: الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والروابط والأحزاب السياسية، (وهنالك من يرى أنَّ المجتمع المدني لا يشمل الأحزاب السياسية)، والنوادي الثقافية والاجتماعية وعقائد سياسية مختلفة.
- إن الدَّولة أو المجتمع السياسي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.
- قد تكون الدَّولة القائمة بالمجتمع المدني دولة غير ديمقراطية، ولكنها في كلّ الحالات دولة غير مطلقة السلطة تخضع في أداء مهامها إلى قواعد عقلانية، سواء

وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولده عبر تاريخه الطويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة. وهنا يكون المجتمع المدني غير فاعل أو أقل فعالية.

- للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده، تتمثل بتوسع بعض عناصره، أو انتقال تأثيرها إلى غيره من المجتمعات، سواء كانت هذه العناصر الطبقات الاجتماعية، أو الاتحادات المهنية والنقابات العمالية أو حتَّى الإيديولوجيات التي بلورتها جماعات اجتماعية معينة في ذلك المجتمع ومثقفيها.

- إن مؤسسات المجتمع من حيث المبدأ تتمتع باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن الدَّولة، ومن هذا المنطلق فإنها تجسد معنى: قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيداً عن تدخل الدَّولة.

وقد ظهر مفهوم المجتمع المدني مقترناً بنشأة الدولة الحديثة وتطوّرها؛ إذ إنّ هناك قواسم مشتركة تناولها الفكر الغربي أثناء صياغته لمفهوم المجتمع المدني. فالمجتمع المدني «يظهر بوصفه رابطة اختيارية يدخلها الأفراد طواعية، والعضوية فيها غير قائمة على الإجبار» (المولى، سعود، 2012، صفحة 329). ويتكوّن المجتمع المدني، بهذا المعنى، من المؤسّسات الإنتاجية والطبقات الاجتماعية والمؤسّسات التعليمية والدّينيّة والنقابات العمّالية والروابط والنوادي الثقافية والاجتماعية. وتتمتّع مؤسّسات المجتمع المدني، من حيث المبدأ، باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيميّة عن الدولة. وتالياً، فهي تُجسّد قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخّل الدولة.

إنّ المجتمع المدني هو أوّلاً، وقبل كُلّ شيء، مجتمع المدن، وأنّ مؤسّساته فهي تلك التي ينشئها الناس بينهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فهي «مؤسّسات إرادية وشبه إرادية يقيمها الناس، وينخرطون فيها، وذلك على نقيض مؤسّسات المجتمع القروي، التي تتميّز بكونها مؤسّسات يولد الفرد منتمياً إليها ومندمجاً فيها، لا يستطيع الانسحاب منها، مثل: القبيلة والطائفة» (الجابري، محمد عابد، 1996).

ولا يوجد المجتمع المدني الفعّال إلا في «إطار دولة قوية وليست تسلطيّة، أي دولة ديمقراطية تستقطب الولاء الأسمى لمواطنيها استناداً إلى مبادئ المواطنة وسيادة القانون، وتستند إلى مؤسّسات راسخة تؤكّد قدرة الدولة على أداء وظائفها بفاعلية»

(الجنحاني, ح، 1999). والحديث عن دولة قويّة بهذا المعنى، لا يعني إضعاف المجتمع المدني، حيث إنّ وجودهما معاً، يدعم الديمقراطية والاستقرار السياسي والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي، فيما يؤدّي غيابهما معاً أو غياب أحدهما إلى شيوع مظاهر التسلّط والاستبداد وعدم الاستقرار.

لذلك، فإنّ التآزر بين دولة قويّة ومجتمع قوي، هو أحد المفاتيح اللازمة لنموّ مستدام يؤدّي إلى خفض مستوى الفقر. لذا، فإنّ مجتمعاً مدنياً قويّاً يستطيع أن يحول دون تكتّل السلطة الذي يهدّد استقلالية الفرد وحق الاختيار، وفي مقدوره أيضاً تقديم آليات فاعلة لمراقبة إساءة استخدام السلطة في الدولة، كما أنّه يحمي المجال العام الديمقراطي (ادواردز, مايكال;، 2015، صفحة 34).

والمجتمع المدني مفهوم عصري، بات الجميع يشدّد على أهميته ودوره، وهو يحدّد مجالاً متمايزاً عن السلطة وأجهزتها، وعن البنى التقليدية الموروثة في آن. ويشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على أساس مفاهيم معاصرة وعلاقات تنتمي إلى عصر الدولة الحديثة، تستند إلى معايير المواطنة والمشاركة الطوعية، والانتظامات على أساس الخيارات الفكرية والجماعية المهنية (الامم المتحدة;، 1997، صفحة 185).

وبالمحصّلة، هناك عناصر عدّة لمفهوم المجتمع المدني، أوّلها: العنصر التنظيمي المؤسّسي؛ فالمجتمع المدني يضمّ مجموعة من التنظيمات. وثانيها: الفعل الإرادي الحرّ، حيث إنّ تنظيمات المجتمع المدني يؤسّسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرّة، وينضمون إليها طواعية. وثالثها: استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة، حيث تتمتّع بالاستقلالية في النواحي الماليّة والإداريّة والتنظيميّة. ورابعها: وجود إطار قيمي/أخلاقي، يتمثّل في مجموعة القيم والمعايير التي منها: التسامح، والقبول بالتعدّد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح، فضلاً عن الالتزام بقيم التنافس والتعاون.

3، 2 التحديد الاجرائي لمفهوم المجتمع المدني Civil society

المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة من المنظّمات والجمعيات غير الحكومية، او ما يطلق عليه تعبير المنّظمات الأهلية، وتتميز هذه المنظمات بعدّة خصائص، نذكر منها الاستقلالية عن الأجهزة الحكومية دون انتفاء إمكانية التعاون فيما بينها، وعدم استهداف تحقيق الربح، من خلال مختلف الأنشطة والأعمال التي تقوم بها هذه المنظمات.

وقد تبّنى البنك الدولي تعريفاً للمجتمع المدني أعدّه عدد من المراكز البحثية الرائدة، جاء فيه: "يشير مصطلح المجتمع المدني إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظّمات غير الربحية، لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية أو سياسية أو علميّة أو دينية أو خيرية. ومن ثمّ، يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات، تضم: الجماعات المجتمعية المحليّة، والمنظمات غير الحكومية. والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري" (سبيلا, م; الهرموزي, ن;، 2017، الصفحات 430-429).

وفي هذا السياق، هناك ثلاث محددات تلخص مفهوم المجتمع المدني (الغيلاني, محمد;، 2004، صفحة 296):

- المجتمع المدني جزء من المجتمع، يحتوي على مؤسسات مستقلة ومتميزة عن العائلة والطبقة والمنطقة والدولة.
- المجتمع المدني يفعّل نمطاً من مجموع العلاقات بينه وبين الدولة، محتفظاً بآليات تبقي على الانفصال بينهما، وعلى علاقات فعلية معها في الآن ذاته.
- المجتمع المدني هو المجال الأكثر اتساعاً وشمولاً للعادات المدنية، والتي يمكن أن يُطلق على بعضها بالتحضّر.

يقوم المجتمع المدني على التطوّع، من خلال مختلف الأنشطة التي يقوم بها، والتي قد تهم مختلف المجالات كالتعليم ومحاربة الأميّة والصحة والأنشطة المدّرة للدخل وحقوق الإنسان والثقافة والرياضة. وكل ما له علاقة بحياة وحاجيات المواطنين والمجتمع. بيد أنّ الأعمال التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني لا تُعد بديلاً لأعمال وأنشطة الدولة، بقدر ما تعد عاملاً مساعداً على تحقيق التنمية المنشودة سواء منها التنمية البشرية أو التنمية المجالية، وقد حظي مفهوم المجتمع المدني بالدراسة والتحليل والمتابعة من قبل العديد من المفكرين والباحثين، كما تزايدت أهميته خصوصاً بعد التحولات التي عرفها دور الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد أصبح الانخراط في أنشطة المجتمع المدني- في زمن العولمة- تعبيراً عن المواطنة الحقّة، وترسيخاً لمسؤولية الأفراد تجاه مجتمعاتهم الصغيرة، والمجتمع الدولي عموماً. كما أضحى يشكّل أساس المقاربة التشاركية في تدبير الشؤون العامة؛ حيث غالباً ما تلجأ الدول خصوصاً ذات التوجه الليبرالي التي تعمل على ضمان الحقوق والحُريّات الفردية، وتحترم حريّة المبادرات الخاصة، إلى إشراك المنظمات المدنية في مختلف المشاريع المجتمعية، والأخذ بمقترحاتها وأفكارها، من أجل ادماجها في السياسات العمومية من قبل الدولة. وقد كان هذا الأمر عاملاً لتزايد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة إما في نطاق إقليمي محدّد، أو على المستوى الدولي.

4، 2 خصائص المجتمع المدني

يتم التركيز في ظل العولمة السياسية ومن خلال كلّ برامج الإصلاح السياسي الخاصة بالمجتمعات الصاعدة على ضرورة تفعيل المجتمع المدني كقيمة اجتماعية معبرة عن درجة انفتاح النظام السياسي على المجتمع، كما أنه يعبر أيضاً على مدى تكريس هذا النظام لحقوق المشاركة السياسية المؤسسة لدولة مدنية عمادها حقوق الإنسان العالمي.

فالمجتمع المدني بهذا المنظور هو قيمة اجتماعية وفاعلاً اجتماعياً في آن واحد يتكرس في شبكة جمعوية تتميز بالخصائص الآتية (برقوق, امحند;، 2009، الصفحات 42-40):

1. استقلالية وظيفة وعضوية عن النظام السياسي والأحزاب بشكل تحولها إلى قوة اقتراح وآلية لضبط الشفافية وفرض الرقابة المجتمعية على البنى السلطوية والمؤسساتية للدولة.

2. استقلالية الذمة المالية لكيلا تكون عرضة للتوظيف أو التدجين السياسي ولكن هي تحافظ على صفتها المدنية المعبرة عن المواطنة المستقلة والمسؤولة.

3. كما تتميز أيضاً بالنضج الديمقراطي وبالحس المواطني بصفة تجعلها عماد الديمقراطية المحلية وفاعلاً محورياً في الديمقراطية المشاركاتية.

4. يتميز المجتمع المدني بكونه شبكة من الجمعيات تتميز بالاختصاص الوظيفي سواء بما يخص البيئة، الصحية، الثقافة... وغيرها ممَّا يجعلها قادرة على أن تكون شريكاً وظيفياً للقطاع الوزارية الّذي يقابلها بما يسمح بتوسع احتمالات اتخاذ القرارات

الأكثر توافقاً مع الحاجات الخاصة بالمجتمع في الميدان المعين، وهذا ما سيرفع أيضاً من حركية التنمية الإنسانية المستدامة كما ستؤدي أيضاً لتعميق النضج الديمقراطي بالدولة والمجتمع.

ولكي نطور مثل هذا المجتمع المدني الّذي يشكل الرأسمال الاجتماعي المعبر عن درجة الوعي الجماعي للدولة والمجتمع يقتضي بالضرورة مجموعة من الشروط ومنها:

1. ضرورة تفعيل الدَّولة لدعم حقوق الإنسان بما يكرس مفاهيم المواطنة والديمقراطية المشاركاتية والحاجات الإنسانية ولتحقيق الديمقراطي والجودة السياسية.

2. وجود قواعد قانونية مرنة تساعد على تطوير المجتمع المدني دون عرقلة سواء فيما يخص النشاط التمويلي أو الاستفادة من التجارب العلمية.

3. وجود سياسة اتصالية تعددية تساعد على خلق حركية للتلاقح الفكري الضروري لبناء الحوار عن طريق تكريس فلسفة الاختلاف التي تشكل الديمقراطية المشاركاتية.

ممَّا تقدم، فإن المجتمع المدني هو أداء لتجسيد الديمقراطية كما أنه فاعلاً في العقلانية السياسية وعنصراً محورياً في الرشادة السياسية. فمن هنا فإن بناء الدَّولة ما بعد الحداثية تستدعي بالضرورة دعم هذا المسار المدني حسب دينامية جامعة بين منطق الدَّولة وحاجات الإنسان . المواطن.

لقد قدم المجتمع المدني إسهامات لا حصر لها من أجل تنظيم حياة النَّاس وتحويل الأوضاع المجتمعية، وإصلاح القوانين حيثما يكون ذلك ضرورياً. ولكن قد تكمن أهم وظيفة للمجتمع المدني في الطريقة التي يغرس فيها القيم والعادات الديمقراطية.

5، 2 أهمية المجتمع المدني في غرس القيم والعادات الديمقراطية

كما أشار دو توكفيل فإن المجتمع المدني هو الحاضن للمواطنة فحب الأمة يبدأ بروابط المودة التي تنميها في الفئات الصغيرة، العائلة والجيران. وإن الجمعيات التعاونية التي ينضم إليها المواطنون تعد اللبنات الحقيقية للمجتمع والمكان الّذي يتم فيه (تجديد المشاعر والآراء وتوسيع القلوب وتطور عقل الجنس البشري من خلال تأثير متبادل من شخص في آخر) (ايربلي, دان;، 2011، الصفحات 35-34).

إن المجتمع المدني ينمي في داخل المواطنين دورهم كأبناء لبلدهم، إذ لا ينتظرون من الآخرين كي يتصرفون دوناً عنهم، فالمواطنون يرون المشكلات العامة كما لو كانت مسؤولياتهم الخاصة وليس مجرد قضايا يجب معالجتها من خلال عملية سياسية، إن هذه السمات تمثل المواطنة الفاعلة ومن الصعب تخيل دولة مستقرة بدون شعب يجسدها (ايربلي, دان;، 2011، صفحة 39).

لا تشكّل مؤسسات المجتمع المدني بديلاً للإجراءات الحكومية، لكنها تقدّم الخدمات الاجتماعية والتي تتمثل بالعمل على مكافحة التشرد والإدمان والعنف الأسري، وتنشيط المجتمع المدني ومن ضمنها المؤسسات والجماعات غير الربحية الصغيرة لإتمام وإعادة بناء رأس المال الاجتماعي، وذلك بالعمل في الأحياء والمناطق الريفية والأحياء البعيدة والآخذة بالانهيار، ويتم من خلال قطاع المجتمع المدني ولا سيما عبر التحالف بين المذاهب والأديان والقوميات أن يحققوا تقدماً في المصالحة الوطنية واستعادة الثقة الاجتماعية وإعادة إحياء الأحياء لأن الأفراد أنفسهم وليس السياسيين أو الدَّولة هم الذين يرعن العمل؛ ويجب أن ينشأ المجتمع المدني من شعور بالتزام متبادل ورؤية مدنية بين المواطنين أنفسهم.

6، 2 وظائف المجتمع المدني

ثمة خمس وظائف أساسيّة تقوم بها مؤسّسات المجتمع المدني، وهي:

1، 6، 2 وظيفة تجميع المصالح

تسهم مؤسّسات المجتمع المدني في بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحدّيات التي تواجه أعضاءها، وتمكّنهم من التحرّك جماعياً لحلّ مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمّالية والمهنيّة والغرف التجارية والصناعيّة.

2، 6، 2 وظيفة حسم الصراعات وحلّها

ويتم من خلال مؤسّسات المجتمع المدني حلّ معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودّية دون اللجوء إلى أجهزة الدولة البيروقراطية؛ وبذلك فهي تهيئ المجتمع لممارسة الديمقراطية وجوهرها إدارة الصراع والمنافسة بوسائل سلمية.

3، 6، 2 زيادة الثروة وتحسين الأوضاع

نعني بذلك، القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدّي إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسّسات والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية. وقد أثبتت الدراسات الميدانية أنّ تمتّع المواطنين بأوضاع اقتصادية جيّدة وقدرتهم على تأمين مستوى دخل مناسب لأسرهم يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي والاهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.

4، 6، 2 إفراز القيادات الجديدة

حيث يبدأ تكوين القيادات الجديدة داخل مؤسّسات المجتمع المدني في النقابات المهنيّة والعماليّة والمنظّمات والجمعيّات؛ إذ تعدّ مؤسّسات المجتمع المدني مصدراً متجدّداً لإمداد المجتمع بهذه القيادات، فهي تجتذب المواطنين إلى عضويتها، وتمكنّهم من اكتشاف قدراتهم من خلال النشاط الجماعي وتوفّر لهم سبل الممارسة القياديّة من خلال المسؤوليات التي توكلها لهم.

5، 6، 2 إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية

لعلّ من اهم الوظائف التي تقوم بها مؤسّسات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنيّة ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي، وقبول الاختلاف والتنوّع وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس (شكر، عبد الغفار، 2013، صفحة 147).

وتسهم منظمات المجتمع المدني بدور مهم في ضمان احترام الدستور وحماية حقوق الأفراد وحرّياهم. وتمثّل الأسلوب الأمثل في إحداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في سبيل تعزيز الديمقراطية وتنشئة الأفراد على أصولها وآلياتها. فهي الكفيلة بالارتقاء بالفرد وبثّ الوعي فيه، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية للتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم احترام الدستور وسيادة القانون (راضي, مازن; عبد الهادي, حيدر;، 2008، صفحة 193).

إضافة، إلى دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات لأبنائه والمساهمة في التعاطي مع المشكلات والتحدّيات التي تواجهه، بعيداً عن دوائر السلطة، فإنّ له أهميّة سياسية خاصة، كونه يسمح بتشكيل تجمعات سكانية متنوعة، لديها خبرات تنظيمية وتواصلية وإدارية، يمكن توظيفها لتحقيق درجة عالية من التعاون والتفاهم والتلاحم لمنع هيمنة

مؤسّسات السلطة هيمنة كاملة على المجتمع، والحيلولة بينها وبين احتكار وسائل التواصل والتفاهم والإعلام الضرورية لقيام رأي عام مشترك. لذا، فإنّ «غياب مؤسّسات المجتمع المدني يؤدّي إلى زوال البنى الاجتماعية الوسيطة التي تتوسّط بين الفرد وبين السلطة السياسية، ويفتح الباب على مصراعيه لظهور الطغيان السياسي والأنظمة المستبدة» (صافي, لؤي;، 2015، صفحة 157)، ويمكننا تصنيف وظائف المجتمع المدني بالنواحي التالية:

6، 6، 2 الناحية السياسية

تعمل مؤسسات المجتمع المدني على توعية المواطن وتحفيزه للمشاركة في صنع القرار الوطني بواسطة الانتخابات والممارسات الديمقراطية والتمسّك بالحريات العامّة وغيرها من المفاهيم السياسية.

7، 6، 2 الناحية الاجتماعيّة

تمكنت مؤسسات المجتمع المدني في قطاعها الاجتماعي من سدّ ثغرات كبيرة وتحملت عن الدولة في غيابها وحضورها بعض الأعباء ونجحت إلى حدٍّ ما في دورها الإنساني الاجتماعي.

8، 6، 2 الناحية الثقافية

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً هاماً في ترسيخ ثقافة المواطن وتعزيز انتمائه لمجتمعه وثقافته ولغته وأدبياته، وهي تعبّر عن تماسك المجتمع وارتباطاته بحضارته وتعزّز الانتماء الوطني.

9، 6، 2 الناحية الاقتصادية

تسهم مؤسسات المجتمع المدني في مجال الحركة الاقتصادية من خلال سعيها الدؤوب لتحويل الفئات المهمّشة إلى فئات منتجة فاعلة تسهم في دفع العجلة الاقتصادية ونموّ الناتج الوطني العام (مرعب, خالد;، 2010، صفحة 128).

7، 2 التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي

ينبغي التمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، فالأخير كان ولا يزال يشتمل على الأسر والعائلات والعشائر والقبائل، والأعراف التي تستند إليها أو تنبع منها.

وكانت غالباً ما تستوحيها من المذاهب الدينية وعاداتها، ذات صبغة طائفية، تمزج بين متطلبات الدين السائد في كل مجتمع، والمتطلبات الزمنية المعيشية. لذلك، كانت تخضع للسلطة القائمة التي لا يُعاد النظر في شرعيتها ولا تتم مساءلتها أو محاسبتها.

وتشتمل علاقات المجتمع الأهلي على السمات التي تميز المجتمعات التقليدية، من عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية. وهي «علاقات اجتماعية قسرية تستند إلى روابط القرابة والجوار، تحتل فيها الأسرة بمعنى العائلة الممتدة دوراً مركزياً، فسكن الأسرة والروابط القرابية بينها، وعلاقات الجوار المكانية (الحارة–الحي) كانت تشكل حماية للناس في مواجهة الغرباء، ورموز الدولة آنذاك» (أبو حلاوة, كريم;، 1999، صفحة 13). أما المجتمع المدني، فيشتمل على المؤسّسات الطوعية التي تعبّر عن إرادة الناس ومصالحهم.

انطلاقاً من ذلك، يُعرّف المجتمع المدني بأنّه «كل المؤسّسات التي تتيح للأفراد التمكّن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة» والمجتمع المدني هو كذلك «نسبق سياسي» متطور، تتيح صيرورة تمأسسه مراقبة المشاركة السياسية» (Bertrand;, 1979, pp. 106–105).

ويعتبر جين كين أن المجتمع المدني «مجال للحياة يتميز مؤسسياً عن الدولة الجغرافية (territorial state) ويشمل تجمعاً معقداً وديناميكياً من المؤسسات غير الحكومية المحمية قانوناً، والتي تميل إلى العمل السلمي والتنظيم الذاتي والمراجعة الذاتية (Keane, John;, 1998, p. 6)، ويعرّف ريموند هينيوش المجتمع المدني بأنّه يتمثّل "بشبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنّها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها (Raymond, A Hinnebusch, 1993, p. 243)، ويرى نورتن أن المجتمع المدني هو "خليط أو مزيج من الجمعيات والنوادي والنقابات والأحزاب والتجمعات التي تتلاقى، فتخلق مساحة ما بين الدولة والمواطن". ويضيف قائلاً: "إنّ قيام مجتمع مدني مستقل هو الشرط الضروري، إنما غير الكافي، لقيام الديمقراطية". (Norton, Richard;, 1993, p. 211).

ويقصد بالمجتمع المدني المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية (الفالح, متروك;، 2002، صفحة 26)، كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

ويتضمن المجتمع المدني، إذاً، منظمات ومؤسسات غير حكومية ونقابات مهنية، وجمعيات ثقافية وتعاونية، ووسائل إعلام خاصة، إضافة إلى الأحزاب السياسية غير الممثلة في الدولة. حيث تمارس هذه المجموعات بعض الرقابة الشعبية على العمل الحكومي.

8، 2 المجتمع المدني والدولة

وينبغي التنبّه إلى وجوب التمييز بين المجتمع المدني والدولة. فالمجتمع المدني ليس الدولة، ولكنه لا يمكن أن يتمظهر إلا من خلالها؛ لأن ظهوره كمفهوم ونشأته وتطوره، في العالم الغربي، مرتبط بتطور الدولة الحديثة. والدولة التي نعنيها، هنا، الدولة القوية التي تقدر على إقامة مؤسسات ديمقراطية حقيقية وتتمكن من توزع عادل للثروات، وإقرار حقوق الإنسان الأساسية، وتطبيق مبادئ الانصاف والحرية والمساواة، وتضم حكومة شرعية وفاعلة، تنفذ المهام الموكلة إليها والمطلوبة منها. وقد أثبتت التجربة التاريخية أن شرط قيام المجتمع المدني هو قوة الدولة الديمقراطية، وليس ضعف الدولة.

من هُنا، يعبّر بعضهم عن هذه الفكرة بقوله: "إنّ قيام الدولة الوطنية هو بمثابة الخطوة الكبرى التي تقود إلى المجتمع المدني. ومن ثم، فالمجتمع المدني ليس ضد الدولة من حيث هي، بل هو ضدّ إمكانية هيمنتها الشاملة والشمولية. لذلك، لا بد من تبلور الدولة الوطنية وتحوّلها إلى موقع السيادة الدستورية والقانونية في المجتمع"، (ابراهيم, حيدر;، 2006) إذاً يفهم مما ورد، أن المجتمع المدني والدولة ليسا مفهومين متقابلين، بل هما مفهومان متلازمان ومتكاملان.

يظهر مما سبق، أن لمؤسسات المجتمع المدني إزاء الدولة مهمات ثلاث أساسية: المراقبة، المحاسبة، والمشاركة (سيف, انطوان;، صفحة 134). فالمراقبة، تعني

مراقبة السلطة السياسية والادارات الرسمية، وتقتضي حرية الاعلام وحرية القول والنشر والاجتماع، والمحاسبة، وتعني نزع الحصانة عن المسؤول وردع الفاسد والانحراف واستغلال السلطة والاحتيال على القوانين. والمشاركة، تضفي على السلطة مزيداً من الشرعية الشعبية، فالضغط الديمقراطي المنظم من قبل سائر هيئات المجتمع المدني لزحزحة السلطة عن بعض قراراتها أو تعديلها، أو الغائها، تجعل السلطة، كما ينبغي أن تكون، شأناً عاماً.

إن أنماط العلاقات في المجتمع المدني تتم من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية، أي التي ينضم إلهيا الأفراد بملء ارادتهم الحرة. هذه المؤسسات قد تكون سياسية أو غير سياسية، انتاجية أو خدمية، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والنقابات المهنية، والاتحادات والروابط الاجتماعية والثقافية، وغرف التجارة والصناعة.

وتتمتّع مؤسّسات المجتمع المدني باستقلالية في النواحي المالية والادارية والتنظيمية. ومن هذا المنطلق، فإنها تجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطاتهم بعيداً عن تدخل الدولة، لذا فإن للمجتمع المدني دينامية مستقلة، ومن ثم فإن مؤسساته تحمي المواطنين من عسف السلطة وبطشها (الهرماسي, عبد الباقي;، 1992، صفحة 696).

وهناك عدّة مؤشرات لتحليل المؤسسات التطوعية باعتبارها من العناصر الأساسية للمجتمع المدني، أهمها ما يلي: الحجم العددي لهذه المؤسسات سواء طبقاً لطبيعة المجالات المختلفة، أو لطبيعة القوى والتكوينات الاجتماعية التي تعبر عنها هذه المؤسسات والوقوف على الخريطة المؤسسية لأي مجتمع، ودرجة الوعي بالانتماء إلى هذه المؤسسات من قبل الأعضاء، ودرجة الديمقراطية داخلها (الهرماسي, عبد الباقي;، 1992، صفحة 697). ويظهر ذلك من خلال أساليب شغل الوظائف القيادية في المؤسسة وأساليب صنع القرارات فيها، والوسائل التي تتبعها المؤسّسة لتوصيل مطالب أعضائها إلى صانعي القرارات، ومدى استقلاليتها من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية

ولا بدّ لمؤسّسات المجتمع المدني، كي تكون فاعلة، أن "تطوّر صيغ عملها، من خلال ضمان مشاركة واسعة وفعّالة من قطاعات المجتمع كافة، إضافة إلى العمل على تعزيز استقلاليتها، وإنشاء شبكات من المنظّمات والجمعيات التي تلتقي حول الأهداف

نفسها" (دخيل, محمد;، 2009، صفحة 158). وكلما قويت روابط المجتمع المدني قلّت قدرة الدولة على ممارسة التسلّط تجاه مواطنيها، وتالياً، فإن هذه المؤسّسات تقوم "بدور الوسيط بين الدولة والمواطن، بحيث لا يتعامل مع الدولة كفرد، بل كمواطن ينتمي إلى جماعة أو مؤسّسة توفّر له قدراً من الحماية" (لاري, دايموند;، 1995، صفحة 47). وتؤدّي فكرة التمايز بين الدولة والمجتمع إلى مسألتين:

المسألة الأولى تتمثّل في النظر إلى السياسة ومفهومها العام. فالسياسة لم تعد شأناً خاصاً أو مقدّساً أو عملاً غامضاً محاطاً بالألغاز ومسوّراً بالطقوس؛ بل غدت السياسة، بوصفها ظاهرة، شأناً اجتماعياً عاماً يقوم على مفهوم المواطنة وحق المواطن في أن يكون حاكماً ومحكوماً، وحقّه في أن يمارس أنواع الضغوط المشروعة للتأثير على أصحاب السلطة وصنّاع القرار.

المسألة الثانية: تتمثّل في ترسيخ فكرة المجتمع المدني؛ بمعنى أنّ من أهم ملامح التمييز بين الدولة والمجتمع والإقرار، في الفكر الاجتماعي والسياسي، بوجود فروقات بين النظامين المدني والسياسي، وإدراك أن المجتمع المدني– Civil Society وحدة مستقلة ومميّزة، أي أنّه لا يخضع خضوعاً إدارياً–وظيفياً لتأثير النظام السياسي (اشتي, شوكت;، 2010، صفحة 88).

نستطيع القول إن المجتمع المدني هو صيرورة اجتماعية وتاريخية وسياسية وثقافية، تتضمنها ممارسات في المجال الذي يفصل بين الروابط القائمة على القرابة كالعائلة وبين الدولة؛ وبين منظمات المجتمع المدني التي تتقاطع مع بعض من أنشطتها، مع العمل السياسي، لارتباط هذه المنظّمات بالسياق الاجتماعي والثقافي العام.

خلاصة واستنتاج

لقد تعددت الأبحاث والدراسات التي انصبت على موضوع المجتمع المدني وقد أتفق أغلبها على بعض المحددات التي يتحدد بها مصطلح المجتمع المدني وأهمها: الطابع التطوعي وغير الربحي، والاستقلالية عن أجهزة الدولة وعدم التبعية لما هو حكومي، والانفصال عن الانتماءات القبلية والروابط الأسرية. فنستطيع القول إن المجتمع المدني هو ذلك العمل التطوعي، غير الربحي، الذي يمارسه الإنسان داخل مجتمعه؛ وغالباً ما يتظلّل تحت مظلاّت منظّمات أو أجهزة ذات استقلالية عن السلطة والروابط الأسرية والمنظمات ذات الأنشطة الاقتصادية الربحية. وقد تم استحداث أطر

تنظيمية لها آلياتها التنظيمية والتواصلية، ولها أطرها القانونية والإدارية والمالية، تُسمى جمعيات وتعني في الإنكليزية _Society Association Stitching، بيد أن مصطلح «المنظمة»Organization، تتباين عن الجمعية فقط من حيث الأعضاء، حيث غالباً، ما يكون أعضائها أكثر من أعضاء الجمعية.

ونستطيع القول إن مصطلح المجتمع المدني يشير إلى كافّة أنواع الأنشطة التطوعية التي تنظّمها الجماعة حول مصالح وقيم وأهداف مشتركة؛ وتشمل هذه الأنشطة المتنوعة، تقديم الخدمات، أو دعم التعليم المستقل، أو التأثير على السياسات العامة.

وتحيل فالخلفية السياسية المؤطرة للمجتمع المدني إلى الأبعاد الفلسفية التي بلورتها نظرية التعاقد الاجتماعي (Social Contracting Theory) كنظرية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك في مجال الحكم، ومن هنا اقترن المجتمع المدني بالمجال الدنيوي حيث يتخلص مجال السياسة من إرث العصور الوسطى المسيحي والكنسي، أي من هيئة المقدس، وتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج التجربة التاريخية المستقلة عن المجال الروحي في صورته الدينية، حيث تجاوزت نظرية التعاقد الاجتماعي المنظور الديني. وفي عام 1767، رأى «آدم فرغسون» (Adam Ferguson)، في المجتمع المدني أداة للتقليل من تمركز السلطة والحد من الاستبداد، ليسند توماس بين (Thomas Bean) (1791) إلى المجتمع المدني دوراً أكبر من دور الدولة ليجعله العنصر الذي يتولى الشؤون العامة لكي يتقلص دور الدولة في المجتمع، حيث يصبح المجتمع المدني أداة للتقليل من تمركز السلطة والحد من الاستبداد.

أما هيغل (Hegel) الألماني الذي عاصر فترة ضعف الدولة الألمانية، فقد رأى عكس ما جاء به آدم فرغسون، أي على الدولة أن تكون قوية وفوق المجتمع المدني لكي تحقق تقدم المجتمع الألماني وتضمن التعددية. وقد انتقد هيغل نظرية التعاقد الاجتماعي في الدولة وفي هذا الإطار تصبح الدولة في نظره مستقلة عن المجتمع وهي المجسدة للحرية، بل إنها «نظام العقل». ويذكر هيغل الانسجام الذي تفرضه نظرية التعاقد بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكداً عجز هذا الأخير على إقامة وتحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويقتر ح بأن تكون الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق هذه الغاية؛ وتضمنت نظرية كارل ماركس (Karl Marx)، في نظريته (المادية الجدلية)– Dialectical materialism، أن المجتمع المدني هو فضاء الصراع الطبقي حول

قوى الإنتاج، وبالتالي فهو يشمل مكونات البنية التحتية، حيث استعمل «ماركس» مفهوم المجتمع المدني بمعانٍ قريبة من الدلالات الَّتي نجدها للمفهوم في نصوص «هيغل»، بحيث كان «ماركس» يعتبر، مثل «هيغل»، أن المجتمع المدني هو مجال تضارب المصالح الاقتصادية حسب القيم البورجوازية، إلَّا أن ماركس اختلف مع هيغل في التركيز على مفهوم الصراع الطبقي داخل المجتمع البورجوازي و الذي هيمن على التحليل السوسيو تاريخي للماركسية بحيث همش الصراع الطبقي مفهوم المجمع المدني.

وقام أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci) بتجاوز النظرة الماركسية للمجتمع المدني الذي أصبح في نظره فضاء للصراع حول الهيمنة الإيديولوجية، يلعب فيه المثقف العضوي دوراً ريادياً، كما أصبح مكوناً من مكونات البنية الفوقية، هذه البنية التي يميز فيها بين المجتمع المدني والسياسي، وظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا من خلال الطبقة البورجوازية، ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه. بحيث أصبح المجتمع المدني في نظر غرامشي مرادفاً للرأي العام الغير الرسمي، أي الَّذي لا يخضع لسلطة الدولة، حيث أصبح المجتمع المدني فضاءًا للتنافس الإيديولوجي من اجل الهيمنة.

ونرى في الآونة الأخيرة كثرة التداول في مصطلح المجتمع المدني ومنظماته، حيث يعّول عليه، كبديل عن مؤسسات وإدارات الدولة؛ وهذا ما يظهر جلياً في لبنان، حيث تقوم تلك المنظمات بجهود لافتة في الأعمال التنموية والاغاثية والتدريبية، وربما تستبطن الجهات الداعمة لتلك المنظمات تقويض دور الدولة.

وإزاء ما سبق، نستطيع القول إن أهم محرك للمجتمع المدني هو العمل الجمعوي الذي يتم بكيفية مقننة من خلال أجهزة منظمة، تشتغل وفق قوانين الدولة التي توجد فيها، وهي لا تختلف على المستوى النظري والتشريعي عما هو معمول به على الصعيد العالمي، وتعتبر الجمعية أهم جهاز تنظيمي مقنن، يستطيع الإنسان المعاصر أن يخدم بواسطته مختلف قضايا مجتمعه المدني، الثقافية والبيئية والاجتماعية والتنموية والثقافية والاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك.

المراجع:

Bibliography

Bertrand;. (1979). Sociologie politique. Paris: Presses Universitaires de France.

Cvetek , N; Daiber, F;. (2009). QU'EST-CE QUE LASOCIETE LASOCIETE CIVILE. Dusseldorf: Universite de Trier.

Keane, John;. (1998). Civil Society: old challenges, New Visions. Cambridge: Plity Press.

Norton, Richard;. (1993). The future of civil society in the Middle East. The Middle East Journal.

Raymond, A Hinnebusch. (1993). State and Civil Society in Syria. Middle East Journal.

ابراهيم, حيدر;. (نيسان, 2006). القوى والحركات الاجتماعية المتغيرة. مجلة إضافات.

ابراهيم, سعد الدين .(1988) .;الانتلجنسيا العربية، المثقفون والسلطة .عمان: منتدى الفكر العربي.

أبو حلاوة, كريم;. (1999). إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني. عالم الفكر، 18.

ادواردز , مايكال;. (2015). المجتمع المدني النظرية والممارسة. (عبد الرحمن شاهين، المحرر) لدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

اشتي, شوكت;. (2010). علم الاجتماع السياسي. بيروت: دار أبعاد.

الامم المتحدة;. (1, 1997). ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان. منشور. بيروت، لبنان.

الجابري, م. (2005). في نقد الحاجة إلى الإصلاح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الجابري, م عابد .(1, 1993) .;إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي.

الجابري, محمد عابد;. (1996). المجتمع المدني. ملتقى المجتمع المدني في المغرب العربي. الولايات المتحدة: برنسيتون.

الجنحاني, ح. (1999). المجتمع المدني بين النظرية والممارسة. عالم الفكر.

الصبيحي, ا .(2000) .مستقبل المجتمع المدني بالوطن العربي .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العطري, عبد الرحيم;. (2011). سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية. مجلة اضافات.

العظم, صادق .(1995) .;العلمانية والمجتمع المدني .مجلة النهج.

العيد, ف. (2005). «الأدوار التكاملية لمختلف هيئات المجتمع المدني»،. الكويت: مركز المعلومات والأبحاث.

الغيلاني, محمد;. (2004). محمد الغيلاني. بيروت: دار الهادي.

الفالح, متروك;. (2002). المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الفضيل, محمود .(2000) .;ملاحظات أولية حول بنية وأزمة المجتمع المدني في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المولى, سعود;. (2012). في الحوار والمواطنة والدولة المدنية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

الهرماسي, عبد الباقي;. (1992). المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ايربلي, دان .(2011) .;نهوض المجتمع المدني العاملي، بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى) .ل. اليحيى (.Ed ,عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

برقوق, امحند .(2009) .;النظم السياسية المقارنة، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة .الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام.

بشارة, عزمي;. (1998). المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة إلى المجتمع المدني العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بيوتي, ج .(1975) .فكر غرامشي السياسي) .ج. الطرابيشي (.Ed ,بيروت: دار الطليعة.

دخيل, محمد;. (2009). إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

دوفرجيه, م.;. (1991). علم إجتماع السياسة – مبادئ علم السياسة. بيروت: المؤسسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع.

راضي, مازن; عبد الهادي, حيدر .(2008) .;حقوق الإنسان وحرّياته الأساسيّة .عمّان: دار قنديل.

سبيلا, م; الهرموزي, ن;. (2017). موسوعة المفاهيم الأساسية في العلوم الإنسانية والفلسفة. الرباط: منشورات المتوسط.

سيف, انطوان;. (بلا تاريخ). المجتمع المدني في لبنان. بيروت.

شكر, عبد الغفار;. (2013). العرب بين السلطوية والديمقراطية. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

صافي, لؤي;. (2015). الرشد السياسي وأُسسه المعيارية. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث.

صالح ياسر. (2015). الحركات الاجتماعية: الجوهر، المفهوم، والسياقات المفسرة. مجلة الثقافة الجديدة.

علبي, ع. (2006). المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية. بيروت: المؤسسة الجامعية.

عليوي, خ.;. (29 آذار, 2014). حزب الإرادة الشعبية. تاريخ الاسترداد 26 نيسان, 2020، من kassioun.org: https://kassioun.org

غانم, البيومي ابراهيم;. (8 5, 2004). الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال. اسلام أون لاين.

غدنز, أنتوني;. (2005). علم الاجتماع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لاري, دايموند;. (1995). الثورة الديمقراطية. (سمية عبود، المحرر) بيروت: دار الساقي.

مرعب, خالد;. (2010). مشكلات بناء الدولة الحديثة. بيروت: دار النهضة العربية.

نولا درويش. (4 3, 2004). هل نحن إزاء حركة بالفعل أم إزاء منظمات محددة؟ . كفاية.

وناس, المنصف .(1988) .الدَّولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.